النهضة الشرقية الحديثة

اظهر مظاهرها وابق آثارها

رأي اسماعيل مظهر بك

تكاد تكون « النهضة الشرقية » لكثرة ما تلوكها الالسنة اصطلاحاً يدلُّ على معنى برأسه من مناحي التاريخ الحديث. فلا تكاد تفتح صحيفة او تصفح مجلة حتى تجد « النهضة والشرق » متضايفين متلازمين تلازم اسماء الاعلام المكونة من مضاف ومضاف اليه. ولقد نبت بجانب هذا الاصطلاح اصطلاح آخر هو اصطلاح « الادب الجديد » وكلاهما اصطلاح من اوضاع السنوات العشر الاخيرة ، لم يخرجا بعد من طبيعة كل المصطلحات إذ تحمل اكثر من معنى ، وتدل على اكثر من فكرة واحدة

يقول لك قائل ان الشرق في نهضة وان الادب في تجديد ، فاذا سألتهُ ما هي اظهر مظاهر النهضة الشرقية ، او ما هي اظهر مظاهر التجديد في الادب ، خرج بك من نظرية الى اخرى وولج بك من باب الى باب ، من غير ان ينتهي الى نتيجة محددة او غاية معروفة . والحق ان ذلك راجع الى طبيعة المصطلحات ، وهي في طبيعتها قريبة جهد القرب من طبيعة التعاريف والحدود اذ تتميَّز في ذهن كل باحث على مقتضى الآراء التي هي اكثر من غيرها في ذهنهِ ثباتاً واشد استقراراً

وقد تدل هذه الفوضى الفكرية على اشياء عديدة . فهي إما ان تدل على اضطراب في الافكار يخيل الينا انهُ نهضة صحيحة . وإما ان تدلُّ على عجز في اساليبنا الفكرية التي اقتبسناها في العهد الحديث يحول بين قوانا المفكرة والكشف عن حقيقة شيء نحيط بنا اسبابهُ ولا نستطيع تحديدهُ . واما ان تدل على نزعة الى نهضة لم نبلغ بعد اسبابها ، واما ان تدل على اننا اخذنا باسباب نهضة صحيحة غيرت بالفعل من اساليبنا العتيقة التي ورثناها عن القرون الوسطى

لهذا ولكثير غيره من الاسباب اشعر بعبء المسؤولية إذ احاول ان اكتب في اظهر مظاهر النهضة الشرقية خلال الخمسين الغارطة من السنين . وما يرجع شعوري بهذه المسؤولية الى شيء مثل رجوعهِ الى الاعتقاد باننا محتاجون الى تحديد معنى النهضة تحديداً دقيقاً قبل ان نحاول الكتابة في اظهر مظاهرها

على انهُ من الجائز ان احدّد معنى النهضة تحديداً يخالفني فيهِ كثير من الكتاب والباحثين . غير اني على اية حال لا استطيع ان أعدو القاعدة اذ افكر في موضوع كثر فيهِ الجدل واختلفت فيهِ وجهات النظر اختلافاً بيّناً. فلست اجد في استطاعتي ان احدد معنى النهضة تحديداً يبعد عن مقتضى ما توحي اليَّ بهِ اشد الآراء في ذهني استقراراً واكثرها ثباتاً . وما اجد في ذهني اليوم من الآراء ما هو اشد ثباتاً من رأيين : الاول ، ان النهضة لن تحدّد باكثر من انها تغيّرٌ في الاساليب على مقتضى الحاجات العامة التي تحيط بالجماعات . والثاني ، ان تغير الاساليب في مجموعها وجزئياتها يجب ان يساير سنن النشوء والارتقاء حتى يصبح اساس النهضة ثابتاً بعيداً عن الطفرة القائمة على غير اساس طبيعي

اما اذا حددنا النهضة على مقتضى هذا الرأي وتساءلنا امن نهضة في الشرق ؟ لم يسعنا الاّ ان نسلّم بان الشرق الادنى قد اخذ باسباب نهضة كبيرة تناولت كثيراً من الاساليب العتيقة التي ورثناها عن القرون الاولى . غير اننا بجانب هذا لا ننسى ان نذكر ان تغير اساليب الفكر العلمي والادبي في الشرق باجمعهِ لا تزال في درجة قائمها فيها كثير من الاساليب الاخرى التي تكوّن مبيّنات النهضة العامة . اما اذا تساءلنا : هل ماشت اساليب النهضة مقتضيات النشوء والارتقاء ؟ فاننا لا نستطيع ان نجيب جواباً يرضي نزعة المتفائلين . فان الفوضى التي نرى بواعثها محيطة بنا ليس لها من سبب الاّ اننا لم نماش روح النشوء والارتقاء في تهديم الاساليب القديمة و بناء الاساليب الجديدة . لهذا نقول باننا في عصر انتقال . وما عصر الانتقال لدى الواقع الاّ عصر تهدم فيهِ اساليب عتيقة لتحل محلها اساليب مستحدثة ، من غير ان يكون لقواعد النشوء والارتقاء نصيب في الهدم والبناء

نخلص من هذا بنتيجة محصلها اننا بدأنا بنهضة ، او بالاحرى اننا في غمرات نهضة ، اثر النشوء والارتقاء في بناء اساليبها الجديدة وتهديم القديمة ضئيل ، وان ذلك هو السبب الاوحد فيما يغشى نهضة الشرق من الفوضى الاجتماعية ، بل اننا لا نكون مبالغين اذا قلنا ان هذا السبب هو الذي يجعل يقيننا بمستقبل النهضة متراوحاً بين التشاؤم والتفاؤل والشك واليقين

***

الاساليب مثلٌ يقبض على زمام الشعوب ، وتأخذ بخناق الجماعات . وعلى قدر ما يكون في تلك المثل من الرقي او الفساد تكون منزلة النهضة التي تقوم على تلك الاساليب بمقتضى الضرورة . فاي الاساليب انهض امم الشرق الادنى فيما نسميهِ بنهضتها الحديثة ؟

واي اسلوب من تلك الاساليب الحديثة كان ابعد غوراً في تصوراتها ومشاعرها فكان بالاستتباع ابلغ اثراً في تكوين نهضتها ؟ ولا خفاء ان الجواب عن هذا السؤال يسلم بنا الى الحكم في مظاهر النهضة الشرقية ايها كان اعمق في التصور العام تغلغلاً ، واثبت في هزّ النفوس نحو النهوض بداً

واما اذا تساءلنا هل تورث اساليب الفكر والحضارة كما تورث الصفات العضوية في السلالات القريبة الانساب لما وجدنا الاّ ان نقول بان اساليب الفكر لا تورث . وما يدلك على شيء من حقيقة هذا الرأي مثل نظرك في وراثة العرب عن العالم القديم. فالعرب ورثة الرومان ، والرومان ورثة اليونان . غير انك تجد انهُ بقدر ما كانت في الاساليب السياسية والاجتماعية الرومانية من آثر الحضارة اليونانية ، تجد ان حضارة العرب كانت اقلّ الحضارات تأثراً بالاساليب الرومانية واليونانية . ولعل السبب في هذا ان مدنية العرب قد تأثرت بدعوة جديدة قامت على اساليب مغايرة تمام المغايرة لما سبقها من الاساليب . وليس لنا ان نبحث الآن في ما كان من اثر هذه الدعوة في الحضارة العربية ، وان كان اجمال القول فيها يفزع بنا الى الاعتقاد بانها كانت شراً ، وان شرّها قد ظهرت صورهُ بارزة في كل صفحة من صفحات التاريخ العربي

و يكفي عندك ان تنظر في الفرق بين اساليب الحكم والقانون في مختلف هذه المدنيات، تجد ان الرومان قد تأثرت اساليبهم باساليب اليونان السياسية اكثر مما تأثرت قوانينهم ، وان العرب كانوا ابعد كل الامم الحديثة عن التأثر بشيء من روح تلك الاساليب

وليس لي ان استطرد في الشرح والبيان . وان كنت كثير الشوق الى الافاضة في هذه المقارنات التاريخية التي تظهرنا على حقيقة السبب الذي قعد بامم الشرق عن مجاراة الامم الغربية في انتجاع الاساليب التي اسلمت بها الى حضارتها الحديثة . لهذا نمضي في بحث موضوعنا قانعين بان أبيّن مظاهر النهضة في الشرق القريب هو تغلغل روح القانون الروماني والنظمة الرومانية السياسية، وذلك في معتقدي اعظم ما ورث العالم الحديث عن اسلافه الاول ،واهم ما أدمج في تضاعيف الاساليب الحديثة المسايرة لمقتضى الحاجات الاجتماعية التي تحيط اسبابها بامم الشرق في هذا الزمان

***

لقد تغيرت الفكرة في القانون تغيراً كاملاً في الحضارة الرومانية . فمن فكرة فيه على

انهُ شيءٌ يجب ان يطاع لانهُ مجرد إرادة شخص او ذات سادت على الناس ، ولها من القوة ما تستطيع بهِ ان تفرض عقابًا على كل من يحاول الاعتداء على قانونها الارادي ، الى فكرة سامية توحي الى الناس بان القانون انما يمثل تلك الارادة العامة او الادراك العام المستمد من روح الجمعية الانسانية ، وان الخضوع للقانون إنما هو خضوع للحاجات التي تتطلبها مصالح الافراد والجماعات ، او هو عبارة عن اسلوب من المكافأة بين الحالات الاجتماعية ومقتضيات الواقع المحسوس

و بعد ان تغير النظر في القانون واصبح لاول مرة في تاريخ الدنيا قائمًا على هذا الاساس الاشتراكي الثابت، ظهرت نتائج عديدة ذلك مؤثرة أثرها المحتوم في كل ما ظهر في النظام الاجتماعي الحديث من العصور. ولقد مضت تلك النتائج ملابسة لمرافق الحضارات منذ بداءة العصر الروماني، وما كنت لترى لها من اثر في كل المدنيات التي قامت وفنت فوق هذه الارض من قبل

كانت اولى تلك النتائج الاعتقاد بان القانون شيء فيهِ مطاوعات الاشتقاق والنشوء، وانهُ ليس بالشيء الجامد المستمد من مصادر ليس للعقل ولا للارادة الانسانية ان تمتد الى اثارها بتبديل او تغيير . فان الاعتقاد بان القانون ليس سوى ذلك التصور الذي يقوم عليهِ ما نسميهِ العدل، وانهُ ليس بحق الاقوى في فرض ارادتهِ على غيره، قد ادّى بالناس الى معتقد آخر ، محصلهُ ان القانون شيء ينمو و ينشأ على مقتضى الحالات والبيئات ، وانهُ لا بدَّ من ان يمضي متغيراً حتى تتم الالفة بينهُ و بين ما يتطلع اليهِ الناس من بلوغ الغاية المثلى في الآداب العامة

اما تصور القانون خلال المدنيات القديمة برمتها فكان على نقيض التصور الروماني فان القانون في تلك العصور لم يخرج عن احد أمرين : فإما مجموعة من مختلف الارادات يفرضها تعصب الفاتحين والغزاة او الامراء المستبدين بامرهم ، وإما مجموعة من الاوامر والنواهي تستخلص من عالم الغيب تصوراً وتؤخذ على انها ارادة الآلهة الموكلين بامر هذا العالم . من هنا ذاع الرأي بأن القانون شيءٌ ثابت لا يتناوبهُ تغيّر ولا يعتريهِ تبديل ابدًا. وما ذاع هذا الرأي الاَّ مطاوعة للاعتقاد بانهُ النتيجة المباشرة لما تفرضهُ القوة المتسلطة على رقاب الناس . اما مضيُّ الجماعات قائمة بأنها ملزمة بطاعة القانون ، فلم يكن راجعًا الى الاعتقاد بان ذلك سبيل لمقتضى الحق والعدل ، بل لان القوة التي تفرضهُ عليها لا يمكن

مقاومتها . لهذا ظل القانون طول الاعصر التي سبقت العصر الروماني تقليداً جامداً مواتاً ، لا تغيير بتنابه ، ولا تبديل يشاءُ

على هذا مضى الانسان خاضعاً لحكم الوراثة والتقليد الذي خرج به عن قانون الجمعيات الانسانية في عصور الهمجية الاولى ، وظلت الجماعات موقنة بان القانون تفرضهُ عليهم إرادة خارجة عن ارادتهم ، وان الواجب عليهم اطاعتهُ لا لانهُ حق وعدل ، بل لانهُ تنفيذ لارادة الاقوى ، حتى ظلت العالم مدنيةُ الرومان بظلالها الوارفة ، وحينئذٍ تغيرت الفكرة في القانون ، وعلى أثر الرومان سارت الجمعيات البشرية الراقية في كل عصور الحضارة الحديثة . على ان هذا لا ينافي القول بان اليونان كانوا اول من ظهرت في عقولهم جرثومة التشريع على قواعد مبتكرة

هنالك نتيجة اخرى اقتضاها تغير الفكرة في القانون . فان الجماعات التي تنظر في القانون نظر القائم بانهُ ليس خاضعاً لارادة الافراد ولا لسلطان الاثرة والقوة ، ولا لموحيات الغيب ، بل تنظر فيهِ على انهُ اداة يحميها العقل وتقضي بها حاجات الاجتماع ، وبذلك يصبح خاضعاً للنماء قابلاً للنشوء ، لا بد من ان تشيع هذا الاعتقاد باعتقاد آخر مكمل لهُ ، هو ان القانون إنما تلدهُ الآداب العامة ، وان الآداب ليست نتاجاً للقانون . فان القانون أينما نظر فيهِ نظرة اليقين بأنهُ شيء قابل للنشوء خاضع للارتقاء ، فلن تجدهُ الاَّ سائراً في سبيل يكافئ من ناحية بين خصائصهِ الكامنة في تضاعيفهِ وبين ما تتطلب الآداب العامة من المبادئ خلال كل عصر من العصور . غير ان القانون لا يطفر مطلقاً الى الغايات المثلى التي ينشدها الفلاسفة ، و يدعو اليها الخياليون . بل يمضي في هوادة الحكمة وتؤدة النشوء ، مسايراً لمطالب الآداب العامة التي يمثلها السواد الاعظم في جماعة ما ، تاركاً تصورات الغايات والمثل العليا محصورة في عقول الطبقات المنتقاة

و بعد ان بلغت الفكرة في القانون هذا المبلغ ، واصبح القانون عبارة عن قوة معنوية تمثل تلك الصور التي تستحيل اليها الآداب في جماعة ما ، سايرت الفكرة في طاعة القانون مقتضى ذلك الحال ، فحملت على ناحية الاقتناع باحترامهِ لذاتهِ لا لشيء آخر ، واصبحت القوات القائمة على صيانة القانون مسخرة لدى الواقع للمحافظة على مصالح الاغلبية الخاضعة لهُ ، ضد الاقلية الخارجة عليهِ

واما النتيجة الثالثة التي اقتضاها تغير النظر في القانون ، فشعور الناس بان القانون ، وقد اصبح الحارس المسخر لصيانة مصالح الجماعة ، القائم حفيظاً على كيانها وحقوقها ، شيءٌ

مقدس يجب ان يبذل كل فرد ما يستطيع في سبيل حمايته ، حذر ان تجتاحه نزعات فاسدة ، تحكم فيه ، مثل ما تحكمت فيه في العصور الاولى . وعلى مقتضى ذلك لم يصبح القانون قوة عمياء تتسلط في رقاب الناس ومصالحهم تسلّط الاستبداد والعسف ، بل اصبح منفعة عامة من حق كل فرد ان يدافع عنها بالوسيلة التي يراها ناجعة ، اذا ما امتدت اليها يد طامعة تحاول الاعتداء على حرمتها

ولقد تقوم في رؤوس بعض الافراد تصورات توحي اليهم بان ما يتطلب الخضوع للقانون من ضروب الالزام ، قواسر تنافي ما تنزع به اليهم مشاعرهم . غير انهُ كان لهذه الحالات السلبية نتائج عظمى . فان الشعار الذي احدثتهُ ولا تزال تحدثهُ لم ينتج الاَّ ارتقاء في الفكرة القانونية ، وتطوراً في تصورات الناس من حيث النظر في مصالحهم العامة . غير ان هذه الحالات نادرة الحدوث . وهي لندرتها لا تؤثر في الفكرة الاصلية التي تقوم عليها الحضارات من ناحية القانون ، فكرة انهُ ليس من المستطاع ان تبلغ مبلغاً من الحضارة ثابتاً ، من غير ان يعتنق السواد الاعظم من افرادها مذهب ان الالتزامات القانونية ليس معناها طاعة القانون لمجرد الطاعة ، بل معناها ان هذه الطاعة يجب ان تكون بمحض الاختيار الذاتي لا خوفاً من قوة زمانية ولا روحية ، وان الدفاع عن القانون وحمايته واجب على كل فرد من افراد الجماعة

ولما بلغت الفكرة الرومانية في القانون هذا المبلغ تبعتها فكرة اخرى هي ان القانون ما دام عبارة عن تلك القوة التي تقوم حفيظة على مصالح الكل الاجتماعي ، وانهُ لا بد من أن يمضي متطوراً ليحتفظ في تضاعيفه بتلك الالئة التي تتطلبها حاجات المجتمع ، ترتب على ذلك ان لا تمس القانون يد غير يد الامة او بالاحرى يد الطبقة المنتقاة من افرادها ، بعد انتخابهم على مقتضى ما تتطلب الحريات من الوسائل المشروعة

هذا ما ادت اليه سلسلة التفكير في القانون على النمط الروماني ، على الضد مما قال به خياليو الكتاب ومن أيّد منهم مذهب سلطة الفرد على ان يكون عادلاً . فان النزعة الرومانية كانت تفضل دائماً استبداد الجماهير على عدل الافراد . ولقد أيدت هذه النزعة نظرية اخرى ظلت بارزة في كل العصور . فقد دلت تجاريب الرومانيين العديدة على ان في المساوئ الاجتماعية قوة تذهب بها الى حد من الصراع والجلاد تُفني فيه احداها الاخرى ، كما يستدل على ذلك بتاريخ التصارع بين الطبقات طول عصر الجمهورية والامبراطورية . فمهما كان في حكم الجماهير من المساوئ ، فان نظام التصويت يفسح مجال

التناحر امام المساوىء الاجتماعية ، حيث يأتي بها في ذلك الجو الذي يمهد السبيل لاقوم النزعات البشرية لكي تسود على غيرها

***

كان تصور الحرية بعد تصور القانون ، الاساس الثاني بل الركيزة الثانية ، التي قامت عليها الحضارة الرومانية . اخذ الرومان الحرية على انها تصوُّرٌ لا يقوم للانسانية من معنى سام او غاية مثلى في نفس فرد او جمعية ، من غير ان ينزل منها منزلة التقديس والاعتقاد بانها من مقومات الحياة الاجتماعية بل بانها اول حق من حقوق الانسان الطبيعية . ومن اجل انهم اعتقدوا بان الحرية تصور ثابت يبعث في النفس روحاً حية ابداً ، وليست بمذهب يجوز ان يجري عليه حكم المذاهب من حيث البقاء والفناء ، لهذا استعصى عليهم ان يحددوها بالتعاريف . ولهذا تجد ان المعارك التي قامت بها الطبقات الرومانية في سبيل الدفاع عن حريتها والسبل التي سلكتها في هذا الدفاع ، متشعبة الاطراف كثيرة الحلقات . وهل كان تحطيم قرطاجنة ، وتشتيت اليهود الا حلقتين من هذه الحلقات العديدة ؟

كان المحور الذي دارت من حوله تصورات الامم الرومانية هو الاعتقاد بان الحرية حق طبيعي يقوم بقيام الفرد او يتكون الجماعة ، وان ليس لاحد من سلطة في انتزاعه او انتقاصه من اطرافه . ذلك هو حق الحرية في ان تمضي الجماعة او يمضي الفرد ، مقوداً بمقتضى ما يوحي اليه به ضميره من تكييف الحالات التي تحيط به في الحياة ، وفي توجيه الفرص التي تسنح له كيفما شاء في حدود القانون العام

اما الحريات عند الرومانيين فثلاثة : حرية الارادة : وهي عبارة عن حرية الفرد في تحديد افعاله على مقتضى ما تحمل نفسيته من تصور لغايات الآداب المثلى . وحرية الفكر : وهي حق الفرد في ان يتبع بلا خوف ولا وجل موحيات عقله ، من غير ان يعوقه عن ذلك تدخل السلطات او كراهية الجماهير ونزعاتها : والحرية السياسية : وهي حق الفرد في ان يتحرر من عسف السلطة الاختيارية وفي ان يشترك في وضع القوانين العامة او في صبها في قالب تتطلبه المقتضيات . ولا شبهة في ان هذه الحريات الثلاث هي الغايات المثلى التي تتطلبها الجماعات لتكون حائزة على كامل حريتها

ان النظر في القانون وتصور الحرية على هذه القواعد شيئان لا بد من ان ينتهي بهما

الامر الى الجلاد والتناحر على البقاء ولا مرية في ان الجلاد بينها يكوّن تاريخ المدنيات الحديثة التي قامت على اساس القانون والحرية متلازمين منذ اول العصر الروماني . على ان التناحر بين القانون والحرية لن ينتهي بانتصار احدهما على الآخر، او تنتهي صورة من صور المدنية لتقوم اخرى مقامها . فان القانون ان انتصر على الحرية اصبح استبداداً . وان انتصرت الحرية على القانون اصبح الامر فوضى . اما القاعدة الصحيحة في تنازع القانون والحرية من جهة ، وتلازمهما في جهة اخرى ، فتنحصر في ان الحرية تمد القانون بكل الميثات التي تحفظ عليه قسطاً من قوة الحياة يسير به دائماً في مدارج النشوء والارتقاء في حين ان القانون يمد الحرية بقسط من النظام يوقفها دائماً عند الحد الذي ان تعدته انقلبت فوضى . اما التراع بين المبدأين فباق واما التلازم بينهما فخالد . وكلا الامرين تقتضيه طبيعة الاشياء الانسانية . وما مثل المدنية في مظاهر الحياة الاجتماعية ، الا كمثل الدقائق المادية في مظاهر الطبيعة . فكما ان في الدقائق قوتي جذب ودفع لا بقاء لكيان الدقائق بغيرهما ، كذلك المدنية ، لا بقاء لها بغير قوتي القانون والحرية . وهذه القوى على تنافرها فيها من قوة التأليف مالا يتفق لغيرها في عالمي الطبيعة والاجتماع

واما نصراء القانون في كل ادوار التاريخ فهم المحافظون . واما نصراء الحرية فهم الاحرار . وهذان الحزبان قائمان في احشاء كل حضارة تقوم على القواعد الرومانية ولو لم تظهرها طبيعة النظام الاجتماعي في بعض الاحيان وتحت تأثير بعض الاحوال . ولقد كان لوجود هذين الحزبين في الحضارة الرومانية نتائج لا تزال نرى آثارها حتى اليوم بارزة في جبين المدنيات الحديثة

***

هذه هي الآثار التي خلفها التشريع الروماني للحضارات التي قامت بعد العصر الذي ازدهت فيه مدنية الرومان . وتلك هي الاساليب التي انتجتها الامم الحديثة في نهضتها القريبة . وما هذه الآثار وتلك الاساليب ، الا مبادئ عامة اقتبستها امم الشرق الادنى خلال الخمسين الفارطة من السنين، لتجعلها لنهضتها الحديثة اساساً . وهذا في الواقع اظهر ما في النهضة الشرقية من الآثار . قانون من الجماعة وللجماعة يحدد حريتها ، وحريات تهيء القانون باسباب الحياة ، وصراع بين الناحيتين يمدهما باسباب البقاء ، ويهيئ للامم سبل النشوء والارتقاء

فوق : بناية ولورث بنيو يورك . تحت : منظر عام لمباني نيو يورك الشاهقة

مقتطف يونيو ١٩٢٧

امام الصفحة ٦١٩